S/PV.9400

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9400

الاثنين، 21 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة تشاندا
	الصين	السيد زانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد نياركو
	فرنسا	السيدة جارو دارنو
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیز
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-24601 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): أقدم إحاطتي اليوم للمجلس بينما تستمر الاتجاهات المثيرة للقلق التي شهدناها في الأشهر الأخيرة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يقتل ويصاب فلسطينيون وإسرائيليون في أعمال عنف تقع على نحو شبه يومي، بما في ذلك قبل سويعات من تقديم إحاطتي هذه، عندما أسفر هجوم آخر مميت بإطلاق النار عن مقتل إسرائيلي في الضفة الغربية. ويؤجج هذا العنف ويتفاقم بسبب الشعور المتزايد باليأس بشأن المستقبل. بينما اتخذ الطرفان بعض الإجراءات الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في الميدان، فإن الخطوات الانفرادية مستمرة، بما في ذلك التوسع في بناء المستوطنات وعمليات الهدم، وكذلك العمليات الإسرائيلية في المنطقة جيم، والنشاط المسلح الفلسطيني، وعنف المستوطنين. إن عدم إحراز تقدم نحو أفق سياسي يعالج المسائل الأساسية التي تحرك النزاع خلف فراغا خطيرا ومتقلبا، استغله المتطرفون من جميع الأطراف. ونحن بعيدون كل البعد عن الشعور الذي ساد عندما جرى التوقيع على اتفاقات أوسلو قبل 30 عاما، في 19 آب/أغسطس.

في الفترة ما بين 25 تموز/يوليه و 15 آب/أغسطس، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 16 فلسطينيا، بينهم خمسة أطفال، وأصابت 59 فلسطينيا، بينهم ست نساء و 137 طفلا، بجروح خلال مظاهرات واشتباكات وعمليات بحث واعتقال وهجمات مزعومة ضد إسرائيليين وحوادث أخرى. وقتل المستوطنون الإسرائيليون فلسطينيا آخر وأصابوا ثمانية آخرين، بينهم طفل، وغيرهم من المدنيين في هجمات إطلاق نار وإلقاء الحجارة وغيرها من الحوادث. ووفقا لمصادر إسرائيلية، قُتل أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، وأصيب تسعة إسرائيليين، بينهم امرأة وطفل، على يد فلسطينيين في هجمات وقعت بإطلاق النار ورشق الحجارة وحوادث أخرى.

كما حدث في الأشهر السابقة، وقعت إصابات فلسطينية كثيرة في الضفة الغربية في سياق العمليات والاشتباكات الإسرائيلية في المنطقة ألف. في 26 تموز/يوليه ومن 11 إلى 15 آب/أغسطس، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية خمسة فلسطينيين، بينهم فتى يبلغ من العمر 16 عاما وآخر يبلغ من العمر 17 عاما في مخيمات اللاجئين بالقرب من نابلس وطولكرم وأريحا.

قتلت أيضا قوات الأمن الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين في 6 آب/أغسطس، من بينهم فتى يبلغ من العمر 15 عاما، بالقرب من جنين، عندما فتحت قوات الأمن الإسرائيلية النار على مركبة كانت تقلهم. ووفقا لبيان صادر عن أجهزة الأمن الإسرائيلية، كان الثلاثة عازمين على تنفيذ هجوم وشيك ضد الإسرائيليين. وادعت الجماعات الفلسطينية المسلحة أنهم جميعا أعضاء فيها. وفي حادث آخر، توفي صبي يبلغ من العمر 13 عاما جراء عبوة ناسفة يدوية الصنع في قلقيلية في 26 تموز/يوليه.

كذلك نفذ الفلسطينيون هجمات أو هجمات يدعى تنفيذها ضد إسرائيليين. في يوم 25 تموز/يوليه، وتبنت حماس حادثا عن قيام ثلاثة فلسطينيين بإطلاق النار باتجاه حاجز إسرائيلي بالقرب من تجمع جَبَل جَرِزِيم في شمال الضفة الغربية، وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار عليهم وقتلتهم. وفي 1 آب/أغسطس، أطلق فلسطيني النار باتجاه ستة إسرائيليين وأصابهم بجروح في مركز تجاري في منطقة معاليه أدوميم، بالقرب من القدس، قبل أن تقتله قوات الأمن الإسرائيلية. وفي اليوم نفسه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من

العمر 15 عاما وأردته قتيلا ويدعى بأنه حاول طعن جنديين إسرائيليين بالقرب من مستوطنة تقع جنوب الخليل. وفي 5 آب/أغسطس، أطلق فلسطيني من جنين النار على أحد أفراد دورية البلدية في تل أبيب فأرداه قتيلا، قبل أن يقتله رجل دورية آخر.

بالانتقال إلى عنف المستوطنين، أصاب حارس إسرائيلي من مستوطنة عوفرا في يوم 2 آب/أغسطس فتى فلسطينيا يبلغ من العمر 17 عاما بجروح قاتلة بعد أن ألقى زجاجة حارقة باتجاه المستوطنة، حسبما أفادت التقارير. وفي يوم 4 آب/أغسطس، اقترب مستوطنون إسرائيليون مسلحون من بؤرة رمات ميغرون الاستيطانية القريبة من قرية برقة بالقرب من رام الله، مما أدى إلى مواجهات رشق بالحجارة مع الفلسطينيين. وأطلق المستوطنون الذخيرة الحية مما أسفر عن مقتل فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاما وإصابة آخر بجروح. وأصيب إسرائيلي بجروح جراء رشق الفلسطينيين الحجارة. واعتقلت الشرطة الإسرائيلية إسرائيليين للاشتباه في تورطهما في عملية القتل. كما اعتقل ستة فلسطينيين. وقبل ذلك بيومين، أفادت التقارير بأن مستوطنين من نفس البؤرة الاستيطانية نصبوا خيمة ورعوا أغناما على أرض فلسطينية خاصة بالقرب من القرية.

ومع تصاعد العنف، أكرر مرة أخرى أنه يجب محاسبة جميع الجناة وتقديمهم بسرعة إلى العدالة. إن العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، غير مقبول ويجب إدانة كافة الأطراف له ونبذه. ويجب على قوات الأمن ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واستخدام القوة الفتاكة فقط عندما يتعذر تماما تجنبها لحماية الأرواح.

وبالانتقال إلى التطورات المتعلقة بالمستوطنات، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية في 3 آب/أغسطس التماسا لتفكيك بؤرة استيطانية أقيمت في مستوطنة حومش السابقة، في شمال الضفة الغربية، والتي تم إخلاؤها كجزء من قانون فك الارتباط لعام 2005. وقد أقيمت البؤرة الاستيطانية في أعقاب تعديل الكنيست الإسرائيلي لهذا القانون في آذار/مارس، ورفع الحظر المفروض على دخول الإسرائيليين إلى المنطقة. وفي 7 آب/أغسطس، قدمت لجنة تخطيط منطقة القدس خططا لبناء حوالي ألفي وحدة سكنية في مستوطنتي نوف تسيون ورمات ألون في القدس الشرقية. في 14 آب/أغسطس، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية أربعة مبان في بؤرة استيطانية بالقرب من مستوطنة كوهاف هاشاهار في الضفة الغربية. وأكرر أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام.

وهدمت السلطات الإسرائيلية 58 مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة جيم وستة في القدس الشرقية أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تهجير 28 فلسطينيا، من بينهم 14 طفلا. ونُفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تراخيص بالبناء صادرة عن سلطات إسرائيل، والتي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها.

وفي 17 آب/أغسطس، هُدمت مدرسة ابتدائية فلسطينية في عين سامية كانت تخدم نحو 80 تلميذا قبل أيام من بدء العام الدراسي في ثالث عملية هدم من نوعها خلال العام المنقضي. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد لعمليات هدم الممتلكات الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين وطردهم وإلى الموافقة على خطط إضافية من شأنها أن تمكن الفلسطينيين من البناء بشكل قانوني وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

وفي تموز/يوليه، أوقفت إسرائيل الاستقطاعات الشهرية الإضافية وقدرها نحو 14 مليون دولار من إيرادات التخليص الجمركي الفلسطينية، والتي كانت بدأت في استقطاعها في شباط/فبراير. ولا يزال يجري استقطاع حوالي 14 مليون دولار من تلك الإيرادات شهريا، تماشيا مع القانون الإسرائيلي الذي يفرض عدم الإفراج عن الأموال التي تقول إسرائيل إن السلطة الفلسطينية تدفعها لمرتكبي الهجمات ضد الإسرائيليين أو أسرهم.

ولا تزال الحالة المالية للسلطة الفلسطينية مزرية، حيث يُتوقع أن يتجاوز عجز الميزانية 370 مليون دولار في عام 2023. وأسفرت تدابير التقشف عن تخفيضات كبيرة في رواتب موظفي الخدمة المدنية والمساعدة الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، لا يزال نقص التمويل يحد من قدرة وكالات الأمم المتحدة على تقديم الخدمات الحيوية للفلسطينيين. ولكي تتمكن

من مواصلة العمل حتى نهاية هذا العام، تحتاج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى 35 مليون دولار بشكل عاجل لمواصلة تقديم المساعدات الغذائية إلى 1.2 مليون فلسطيني في غزة، في حين يحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى 41 مليون دولار لاستئناف عملياته في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومما يثير القلق أنه بعد مرور أكثر من نصف عام 2023، لم يُمول النداء الإنساني للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة إلا بنسبة تزيد قليلا عن 30 في المائة. وأشجع الدول الأعضاء على مواصلة تمويلها لوكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني وزيادته لضمان قدرتها على استمرار تقديم الخدمات الحيوية على أرض الواقع.

وفي 30 تموز/يوليه، ترأس الرئيس محمود عباس اجتماعا للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في العلمين، بمصر، عقده في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية الكبرى في جنين. وشارك مسؤولون كبار من حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى، في حين رفضت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين الحضور. وفي بيان لاحق، دعا الرئيس عباس إلى تشكيل لجنة متابعة لاستكمال الحوار بشأن القضايا التي نوقشت من أجل "إنهاء الانقسامات وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية".

وفي 10 آب/أغسطس، أصدر الرئيس عباس مرسوما رئاسيا أحال بموجبه 12 محافظا من أصل 16 في السلطة الفلسطينية إلى التقاعد وأنشأ لجنة للتوصية بأسماء مرشحين لتقديمهم للرئيس للاختيار منهم. وفي 14 آب/أغسطس، وفي أعقاب اجتماع تشاوري نظمته حماس، رحبت الحركة بدعوة الفصائل إلى إجراء انتخابات محلية في غزة.

وفي غزة، لا يزال وقف الأعمال العدائية قائما. ومع ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية مزرية. فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير فترات انقطاع في الكهرباء بمعدل أعلى من المعتاد يصل إلى 12 ساعة يوميا، مدفوعا بنقص القدرة على تلبية الطلب المتزايد خلال فصل الصيف. وفي 1 آب/أغسطس، زادت محطة توليد الكهرباء في غزة إمدادات الكهرباء بنحو ساعتين في اليوم بفضل تمويل إضافي من قطر. وأثار انقطاع التيار الكهربائي احتجاجات شعبية ضد سلطات حماس بسبب الظروف المعيشية، حيث تظاهر آلاف الفلسطينيين في 30 تموز/يوليه. وانتشرت على نطاق واسع تسجيلات فيديو لقوات الأمن التابعة لحماس وهم يضربون المتظاهرين. وقابلت الاحتجاجات احتجاجات مضادة بقيادة حماس ضد نظام الإغلاق الإسرائيلي.

وفي انتهاك للقانون الفلسطيني والالتزامات الدولية لدولة فلسطين، حُكم على سبعة مدنيين في غزة بالإعدام بتهمة التعاون مع إسرائيل بعد أن أيدت محكمة استئناف عسكرية تابعة لحماس الأحكام السابقة بحقهم وشددتها. وأضم صوتي إلى الأمين العام في التأكيد على أن الأمم المتحدة تعارض فرض عقوبة الإعدام في جميع الظروف.

وإذ أنتقل إلى المنطقة، لا يزال وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية في الجولان مستمرا بشكل عام. بيد أن الحالة ظلت متقلبة بسبب الانتهاكات المستمرة من كلا الطرفين لاتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974. وفي لبنان، أدت الاشتباكات العنيفة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين بين حركة فتح والفصائل الإسلامية إلى مقتل ما لا يقل عن 13 شخصا وإصابة أكثر من 50 آخرين بجروح. وأكرر الرسائل التي بعثت بها منسقة الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان في حث جميع الأطراف الفاعلة على ممارسة ضبط النفس وتجنب المزيد من العنف.

ومع استمرار التوترات على طول الخط الأزرق، بما في ذلك فيما يتعلق بمزارع شبعا وقرية الغجر المتنازع عليهما، أحث القادة السياسيين في لبنان وإسرائيل على الامتناع عن الخطاب التحريضي. كما أحث الطرفين على مواصلة تعاونهما الوثيق مع منسقة الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لنزع فتيل التوترات وتجنب أي تصعيد، بالإضافة إلى الوفاء بالتزامات كل منهما بموجب القرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

شهدنا، منذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/PV.9361)، استمرار المسار السلبي المتواصل لهذا النزاع منذ فترة طويلة جدا. فالعنف مستمر في التصاعد، حيث قُتل أكثر من 200 فلسطيني وحوالي 30 إسرائيليا في الضفة الغربية وإسرائيل حتى الآن هذا العام، وهو عدد يتجاوز بالفعل الأرقام السنوية للضحايا لعام 2022 ويمثل أعلى عدد منذ عام 2005. ولا يزال التوسع الاستيطاني مستمرا بلا هوادة. وتهدد هشاشة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، الذي تفاقم بسبب نقص التمويل الذي تواجهه وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، بتفاقم محنة الفلسطينيين الأكثر ضعفا.

وبينما يجب أن نركز بشكل عاجل على معالجة أكثر المسائل أهمية وعلى تخفيف حدة الحالة على أرض الواقع، لا يمكننا أن نتجاهل الحاجة إلى استعادة الأفق السياسي. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدعم الطرفين من أجل إنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

وأود أن أوجه انتباه المتكلمين إلى الفقرة 22 من المذكرة الواردة في الوثيقة S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تماشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء العنف في الضفة الغربية وإسرائيل. ونعرب عن تعازينا لمن أصيبوا أو قتلوا في الشهر الماضي.

وندين بشدة الهجمات الإرهابية الفلسطينية ضد الإسرائيليين، بما في ذلك الهجوم الذي وقع صباح اليوم بالقرب من الخليل؛ وهجوم 19 آب/أغسطس خارج حوارة، الذي أسفر عن مقتل أب وابنه؛ وهجوم 5 آب/أغسطس في تل أبيب، الذي أسفر عن مقتل ضابط شرطة إسرائيلي. وندين إطلاق المقاتلين في الضفة الغربية للصواريخ بشكل متهور، وهو أمر يبعث على القلق الشديد، كما ندين بشدة الهجمات الإرهابية التي شنها مستوطنون في برقة في 4 آب/أغسطس والتي أودت بحياة فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاما. ونلاحظ تنفيذ إسرائيل للعديد من الاعتقالات ونتوقع تحقيق المساءلة والعدالة بنفس القوة في جميع حالات التطرف العنيف، سواء كان الجناة من المقاتلين الفلسطينيين أو المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين.

ويؤكد تصاعد العنف ضرورة أن يتخذ الطرفان خطوات فورية لوقف التصعيد واستعادة الهدوء. ونشجع قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية على زيادة تعاونهما لتحسين الحالة الأمنية في الضفة الغربية.

ونحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير استباقية لمكافحة جميع أشكال العنف والتحريض على العنف والامتناع عن الأعمال التي تؤجج التوترات، بما في ذلك النشاط الاستيطاني، وعمليات الإخلاء، وهدم منازل الفلسطينيين، والإرهاب، والتحريض على العنف، وتقديم مدفوعات لأسر الإرهابيين. وأود أيضا أن أتكلم هنيهة لأحث حماس على إعادة رفات أورون شاؤول وهدار غولدين وإطلاق سراح الإسرائيليين اللذين تحتجزهما حماس حاليا في غزة.

لا تزال الولايات المتحدة يساورها قلق عميق إزاء الأضرار التي لحقت بمخيم جنين، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بمنشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى نتيجة لعملية قوات الأمن الإسرائيلية في تموز/يوليه. وفي هذا الوقت المحفوف بالمخاطر، من الضروري أن تكون الوكالة قادرة على مواصلة عملها المنقذ للحياة. وأود أن أشكر الأطراف التي دعمت بسخاء النداء العاجل الذي أطلقته الوكالة. ويجب علينا جميعا أن نقدم إسهامات مجدية وفي وقت مبكر. تواجه الوكالة نقصا في التمويل، وكثيرا ما لا تقترن البيانات المؤيدة الصادرة عن الحكومات بتقديم التبرعات. نشجع

الدول الأعضاء بقوة على الانضمام إلينا في تمويل الوكالة حتى يتمكن المحتاجون من تلقي الدعم ومواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وحتى تتمكن الوكالة من الاستمرار في توفير التعليم والرعاية الصحية. وفي الوقت نفسه، سنواصل الإصرار على أن تعزز الوكالة فعاليتها واستدامتها المالية، وسنواصل تعزيز مساءلة الوكالة وشفافيتها.

لا تزال أيضا الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها حزب الله على طول الخط الأزرق، والتي تمثل تهديدا متزايدا لسلام لبنان وأمنه ولإسرائيل. ونحن ملتزمون بتوسيع نطاق بعثة قوية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قادرة على أداء واجباتها بشكل مستقل عن القوات المسلحة اللبنانية. ويجب علينا التصدي، وفقا لأجزاء من مناقشات تجديد الولاية، لأنشطة "جمعية أخضر بلا حدود"، التي تقدم الدعم والغطاء لعمليات حزب الله في جنوب لبنان على طول الخط الأزرق. وقد فرضت وزارة الخزانة الأمريكية جزاءات على "جمعية أخضر بلا حدود" وقادتها في الأسبوع الماضي بسبب تلك الأنشطة والإجراءات ذات الصلة، وأوضحنا عندما أعلنا عن تلك الجزاءات أننا سنواصل دعم جمعيات المجتمع المدني اللبنانية التي تعمل لحماية البيئة الطبيعية في لبنان، لكننا سنلاحق بلا كلل حزب الله والشبكات الداعمة له. ولن نتهاون إزاء دعم إيران لحزب الله وجماعات المليشيات الأخرى التي تقوم بأنشطة مزعزعة للاستقرار في المنطقة.

ما برحت الولايات المتحدة تعزز الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر واستعادة النوايا الحسنة. وما زلنا نؤيد الحل القائم على وجود دولتين، ونعتقد أن الحوار بحسن نية أفضل مسار لتحقيق الاستقرار، ونقدر شركاءنا في المنطقة الذين ينضمون إلى الولايات المتحدة في تيسير المناقشات بين الطرفين. أود اليوم أن أنوه بتعيين سفير المملكة العربية السعودية في الأردن قنصلا عاما غير مقيم في القدس. ونحن على استعداد لدعم أي وجميع الجهود التي ستقربنا من تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وخلاصة القول، إن الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون تدابير متساوية من الأمن والرخاء والحرية، وسنواصل العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف بطرق ملموسة في القريب العاجل.

ولذلك، دعونا نواصل جهودنا صوب ذلك، ودعونا نتكاتف، ولنفعل كل ما في وسعنا للنهوض بسلام شامل وعادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء تزايد عنف المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد سجلت وكالات الأمم المتحدة 591 حادثة متعلقة بالمستوطنين أدت إلى وقوع إصابات بين الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بالممتلكات أو كليهما حتى الآن في عام 2023 – وهو أعلى متوسط شهري للحوادث منذ بدء تسجيلها. ويشمل ذلك قيام المستوطنين بقتل الفلسطيني قصي جمال معطان، وهو ما تدينه المملكة المتحدة. إن تشريد أكثر من 400 فلسطيني من أراضيهم في سبعة تجمعات سكانية بسبب عنف المستوطنين المستمر أمر غير مقبول. وإسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بتوفير الأمن على النحو الواجب للسكان المحليين. ويجب على السلطات الإسرائيلية بذل المزيد من الجهد لمحاسبة وعرقلة جهود الذين جعلوا حياة الفلسطينيين لا تطاق، كما هو الحال في القابون والمغير، بما في ذلك من خلال التحقيق الشامل في كل حادث عنف ارتكبه المستوطنون من أجل تقديم المسؤولين إلى العدالة ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

وتدين المملكة المتحدة الهجمات الإرهابية البغيضة التي ارتكبت في تل أبيب يوم السبت 5 آب/أغسطس، وفي مدينة حوارة بالضفة الغربية في 19 آب/أغسطس، وتلال جنوب الخليل اليوم، والتي أودت بحياة أربعة إسرائيليين أبرياء آخرين. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تتصدى للإرهاب والتحريض. ونشهد أيضا انتهاكات مستمرة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عمليات الإخلاء والهدم. وفي يوم الجمعة 17 آب/أغسطس، هدمت إسرائيل مدرسة تابعة لاتحاد حماية الضفة الغربية في عين سامية. إن استمرار

هدم الممتلكات الفلسطينية وعمليات إخلاء السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين من منازلهم تتعارض مع القانون الدولي الإنساني، وتعرض الفلسطينيين لخطر الترحيل القسري، وتلحق معاناة لا داعي لها للفلسطينيين العاديين، وتضر بعملية السلام. يجب على إسرائيل أيضا أن تقدم على جناح السرعة مسارا واضحا وشفافا للفلسطينيين للبناء في المنطقة جيم.

تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أزمة تمويل عميقة. ولا يمكن للوكالة إلا أن تكون قوة لتحقيق الاستقرار في المنطقة بينما تتمكن من تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وندعو أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء إلى العمل بشكل جماعي لسد الثغرات الحرجة في التمويل.

السيدة جارو دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر تور فينسلاند على إحاطته.

تدين فرنسا اتخاذ تدابير أحادية الجانب تشكل عقبة أمام تحقيق السلام. وتدين الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، الذي يتعارض مع القانون الدولي ويعتبر عقبة رئيسية أمام السلام. تحض فرنسا الحكومة الإسرائيلية على وقف بناء مساكن جديدة في المستوطنات. والقرارات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية مؤخرا بشأن الاستيطان في القدس مثيرة للقلق. وفرنسا لن تعترف أبداً بالضم غير القانوني للأراضي أو إضفاء الشرعية على المستوطنات العشوائية. كذلك يساورها قلق عميق إزاء استمرار عمليات الهدم في القدس الشرقية والضفة الغربية، وتدين تدمير إسرائيل للبنية التحتية الإنسانية في المنطقة جيم. إن هدم المدرسة في عين سامية بمحافظة رام الله في 17 آب/أغسطس، التي شُيدت بتمويل من مانحين أوروبيين، بما في ذلك فرنسا، شيء غير مقبول. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني، وللأطفال الفلسطينيين الحق في التعليم.

تعرب فرنسا أيضا عن قلقها إزاء المغادرة القسرية للسكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) بمحافظة رام الله نتيجة للهجمات المتكررة التي ينفذها المستوطنون. وتذكِّر بأن الترحيل القسري للسكان يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة. وتدين فرنسا جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين، والتي لا يمكن تبريرها على الإطلاق. ونشجب الهجمات التي وقعت يوم السبت الماضي في حوارة ويوم الاثنين الماضي بالقرب من الخليل، والتي أودت بحياة ثلاثة مدنيين إسرائيليين. أدانت فرنسا أيضا بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في تل أبيب يوم 5 آب/أغسطس، وتؤكد من جديد التزامها الثابت بأمن إسرائيل.

كذلك فإن أعمال العنف التي يرتكبها بعض المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين بهدف ترويعهم لا مبرر لها وتستحق الشجب ويجب ألا تمر من دون عقاب. ونظرا لخطر التصعيد، تحض فرنسا جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية كفالة الامتثال للقرارات التي اتخذها، ولا سيما القرار 2334 (2016).

وبينما نقترب من الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقات أوسلو، فإن عدم إحراز تقدم على أرض الواقع يؤدي إلى تأجيج دوامة العنف ويعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. فيجب على أعضاء المجلس أن يعملوا معا لاتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ حل الدولتين، والخطوة الأولى نحو ذلك هي إعادة إرساء أفق سياسي موثوق. وللأمم المتحدة دور هام تؤديه في استعادة الثقة بين الطرفين وإعادة إطلاق عملية السلام. ومن الضروري أيضا أن توحد الأطراف الإقليمية جهودها بشكل بناء. ويسهم تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدة دول في المنطقة في تحقيق الاستقرار والأمن. ولكن ذلك الزخم لن يكون مكتملا ما لم يصاحبه استئناف العملية السياسية نحو حل يلبي التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وتود فرنسا أيضا أن تشير إلى الدور الحيوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تسهم في استقرار المنطقة من خلال تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والتعليم. وقد زادت فرنسا بشكل كبير من دعمها المالي للأونروا منذ عام 2018 وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يستحقون العيش في سلام وأمن. وفرنسا مستعدة للإسهام في أي مبادرة سلام تنهض بحل الدولتين.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته عن الحالة في المنطقة.

لقد انقضى أقل من شهر منذ آخر جلسة لمجلس الأمن للنظر في هذا الموضوع (انظر S/PV.9387). ولا تزال الحالة على أرض الواقع تبعث على القلق، مع استمرار التوترات والهجمات التي تتسبب في سقوط المزيد والمزيد من القتلى والجرحى المدنيين. وتظهر البيانات الأخيرة الواردة في آخر تقرير للأمين العام بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345) أن الحالة في المنطقة حرجة. ولا توجد دلائل على انخفاض في الاشتباكات بين إسرائيل وفلسطين. تدين موزامبيق تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وتكرر مناشدتها القوات الإسرائيلية أن تحمي الأرواح وتحترمها.

ويجب تشجيع ودعم الحوار الجاري والمبادرات والمقترحات الأخرى التي قد تنشأ، مما يمهد الطريق لحل الأزمة في المنطقة. وفي هذا الصدد، يظل مفهوم حل الدولتين، استنادا إلى القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس والجمعية العامة، أساسا جيدا لضمان التعايش بين الشعبين والدولتين الجارتين، فضلا عن السلام والاستقرار في المنطقة. ولذلك نشجع جميع الجهود الرامية إلى إجراء حوار حقيقي من أجل السلام باتجاه التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية من أجل التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين على أساس المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

إننا ندين بشدة الهجمات على بعض المستوطنات وتدميرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي لم تؤد إلى تفاقم الحالة الإنسانية فحسب، بل أدت أيضا إلى فقدان العديد من الأرواح وتدمير الممتلكات وفزع العديد من الأسر المتضررة. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق محدودية عمليات وأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فلا تزال الوكالة، التي يكتسي عملها أهمية حيوية للسلم والاستقرار، تواجه نقصا في الأموال والموارد اللازمة لدعم كافة الخدمات الأساسية. وبالتالي هناك ملايين اللاجئين الفلسطينيين المعرضين لخطر عدم الاستفادة من الخدمات الأساسية. وفي هذا الصدد، تحث موزامبيق الأطراف الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص عموما، على العمل بشكل عاجل لتوحيد جهودها من أجل تزويد الوكالة بالدعم المالي الذي تحتاج إليه.

وفي الختام، أود أن أكرر نداءنا إلى أعضاء المجلس لمضاعفة دورهم في التأثير على الحالة الفلسطينية والدعوة إلى إيجاد حل مستدام لها، مع الامتثال الكامل لقرارات ومقررات وصكوك الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته اليوم. كما كان الحال بالنسبة للعديد من إحاطاته السابقة التي قدمها مؤخرا، لم نسمع أي أخبار مشجعة أو إحراز تقدم. لقد عقد مجلس الأمن عددا لا يحصى من الجلسات بشأن هذه المسألة، وهي جلسات لا يمكن إحصاؤها. وكل ما أعرفه هو أن قضية فلسطين قد طال أمدها لأكثر من 70 عاما ولا تزال دون حل. وفي ظل الظروف الراهنة، يجب أن نعتمد على الإرادة السياسية الثابتة والعمل الدبلوماسي الفعال والجهود الجماعية الحازمة للحيلولة دون خروج الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية تماما عن السيطرة وتشجيع التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لقضية فلسطين.

أولا، من الحتمي معارضة العنف والتحريض على العنف والتمسك الجاد بالقانون الدولي. لقد ظلت الحالة على أرض الواقع متوترة لبعض الوقت، مع وقوع حوادث سلبية في تتابع سريع وأدت إلى تصاعد العنف ووقوع خسائر في صفوف المدنيين. فقد قُتل أكثر من 40 طفلا فلسطينيا منذ بداية هذا العام، ونشعر ببالغ القلق إزاء ذلك. إننا ندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين وقتل الأطفال وإساءة معاملتهم، ونعارض الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تمارس الهدوء وضبط النفس،

وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تفي جدياً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تكفل سلامة وأمن السكان وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة. ولا يزال التوسع الوحشي للمستوطنات يغير الوضع الراهن في الأرض المحتلة، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات المجلس، ويزيد من تفاقم المواجهة بين فلسطين وإسرائيل. إننا نحث على إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية وتصاعد عنف المستوطنين. والأماكن المقدسة في القدس لها تأثير على المشاعر الدينية لأتباعها. ويجب أن نتخذ موقفا واضحا ضد الاستفزاز والتحريض غير المسؤولين وأن نحترم بجدية الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة ووصاية الأردن عليها.

ثانيا، من الضروري تعزيز التنمية الاقتصادية وحماية سبل عيش الناس بشكل فعال. لقد أدى الاحتلال الذي طال أمده إلى تقييد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية بشدة، وأدت الحالة الأمنية المتقلبة إلى زيادة سوء حياة الفلسطينيين. إننا ندعو إسرائيل إلى تخفيف ورفع القيود غير المعقولة التي تفرضها على حركة السلع واستخدام الأراضي في الأرض المحتلة، وتهيئة الظروف المؤاتية لتنمية المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة في أقرب وقت ممكن. ونحث المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام لاحتياجات الاقتصاد الفلسطيني وسبل عيش شعبه ودعمها، وتقديم المساعدة الإنسانية ومساعدة الفلسطينيين على التخفيف من حدة الأزمة المالية. ولقد وقعت الصين اتفاقا في الأسبوع الماضي مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بشأن تقديم مساهمة سنوية، وستواصل تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية لفلسطين ودعم عمل الوكالة.

ثالثا، من المهم الوفاء بالالتزامات الدولية والتشجيع الجاد لمفهوم حل الدولتين. إن إدارة الأزمة بطريقة مجزأة هي أمر لا يمكن استمراره، ويكمن الحل الأساسي للقضية الفلسطينية في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يضع قضية فلسطين على رأس جدول الأعمال الدولي. ويجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن القيام بعمل حاسم للدفع قدما بالحل القائم على وجود دولتين بحس من الإلحاحية، وأن يتحملا مسؤولياتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن يدعما دعما جادا الإنصاف والعدالة. وترحب الصين بمؤتمر القمة الثلاثي الذي انعقد مؤخرا وضم مصر والأردن وفلسطين، وتؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام أكبر حجما وأكثر موثوقية وأكثر نفوذا لتهيئة الظروف لاستئناف محادثات السلام.

إن الصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لبذل جهود دؤوبة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين وفي وقت مبكر، وتعزيز السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته.

منذ جلستنا السابقة المعقودة في 27 تموز/يوليه (انظر S/PV.9387) استمرت الحوادث الأمنية التي تشمل المدنيين. والخسائر الفادحة التي ذكرها المنسق الخاص فينسلاند في إحاطته مروعة جدا من حيث عدد الضحايا والوفيات. وندين جميع أعمال العنف التي تعوق بناء سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتبدد آفاق الحل القائم على وجود دولتين. ويشكل التوسع المستمر في المستوطنات وعمليات الهدم والطرد، لا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عقبة رئيسية أخرى أمام بناء سلام شامل وعادل ودائم. فتلك الأعمال تمثل انتهاكات واضحة للقانون الدولي ويجب وقفها. أما بالنسبة للممارسة السخيفة المتمثلة في احتجاز رفات القتلى، فإننا ندعو إلى إعادتهم إلى أسرهم في فلسطين وإسرائيل.

لا بد من احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس والدور الحاسم للمملكة الأردنية الهاشمية، بوصفها صاحبة الوصاية الرسمية عليها. ونشجب زيادة العنف الذي يستهدف الطوائف المسيحية في إسرائيل، ولا سيما في أماكن عبادتهم ومقابرهم. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يكفل ألا تزرع الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية بذور العداء بين الديانات التوحيدية الثلاث.

لا تزال الحالة هشة في غزة، على الرغم من احترام وقف إطلاق النار الأخير إلى حد ما. وعلى الرغم من تخفيف بعض القيود المفروضة على الوصول إلى غزة، يجب على إسرائيل أن ترفع الحصار وفقا للقرار 1860 (2009) بغية تيسير وصول المعونة الإنسانية بدون عوائق.

في 17 آب/أغسطس، أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن هدم مدرسة ابتدائية للأطفال الفلسطينيين في منطقة عين سامية بالضفة الغربية، قبل أيام قليلة من بدء العام الدراسي الجديد. ووفقا لليونيسيف، تم هدم ثلاث مدارس في جميع أنحاء الضفة الغربية في فترة الـ 12 شهرا الماضية. ندعو إلى جعل المدارس ملاذات آمنة. ونكرر أيضا نداءنا لمواصلة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وبدون ذلك الدعم المالي، يواجه السكان المدنيون الضعفاء خطر فقدان إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والغذاء. ولن يؤدي هذا الوضع إلا إلى زيادة كبيرة في الاضطرابات الاجتماعية على الصعيد العملي، فضلا عن الفقر والعنف، ولا سيما العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان وسوريا.

أما فيما يتعلق بالحوار بين الفلسطينيين، فنرحب بالقرار الذي اتخذته السلطات السياسية في 30 تموز/يوليه في أعقاب الاجتماع الذي انعقد في مصر، وحضره رئيس السلطة الفلسطينية وزعيم حماس، بتشكيل لجنة بهدف وضع حد لتقسيم الأراضي المحتلة الذي دام 17 عاما.

أود أن أختتم بياني بتكرار نداء غابون لضبط النفس ووقف الأعمال القتالية والحوار، مشددا على ضرورة احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي، وكفالة حماية حقوق الشعب الفلسطيني مع ضمان أمن إسرائيل. ونحث الطرفين على احترام قرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334 (2016)، وتنفيذ الالتزامات التي قُطعت في العقبة وشرم الشيخ.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته. وفي ضوء العرض الذي قدمه، يجب على مجلس الأمن أن يكرر بحزم نداءاته لوقف التصعيد وحماية السكان المدنيين في الصراع في الشرق الأوسط.

كان عام 2022 العام الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الحالات التي وقعت في ذلك الصراع، ومع ذلك تم بالفعل هذا الشهر تحطيم هذا الرقم القياسي المأساوي. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن عدد المدنيين الفلسطينيين الذين لقوا حتفهم في الضفة الغربية في الأشهر السبعة الأولى من عام 2023 يبلغ ضعف ما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، إما خلال العمليات التي نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية أو بسبب العنف الذي ارتكبه المستوطنون. وفي الوقت نفسه، لقي 24 مدنيا إسرائيليا مصرعهم نتيجة لأعمال العنف التي ارتكبها الفلسطينيون. وتدين سويسرا جميع أعمال العنف ضد المدنيين.

لا بد من الاعتراف بأن اعتماد المجلس بالإجماع للبيان الرئاسي S/PRST/2023/1 في شباط/فبراير لم يؤت ثماره بعد. والالتزامات التي قطعها الطرفان فيما بعد يجب أن يتبعها عمل على جناح السرعة. وتدعو سويسرا القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى التعهد بالتزام لا لبس فيه بوقف التصعيد، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، واستعادة الأفق السياسي بغية التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي والامتناع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية أو القيام بأي أعمال استفزازية أو لغة تحريضية يمكن أن تؤجج الصراع وتشكل عقبة أمام السلام.

تشمل هذه العقبات التعجيل بزيادة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونذكِّر بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، ويجب على إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تحدث تغييرات دائمة، ولا سيما تغييرات ديمغرافية وإدارية في الأرض المحتلة. وفي ذلك السياق، فإن تشريد المجتمعات المحلية – كتشريد 89 فلسطينيا مؤخرا، من بينهم 39

طفلا، في رأس التين في أعقاب أعمال العنف التي ارتكبها المستوطنون والتدابير القسرية التي اتخذتها إسرائيل – يمكن أن يشكل عمليات نقل قسرية، من المرجح أن تزيد من تأجيج التوترات. ونذكِّر إسرائيل بمسؤوليتها عن حماية السكان الخاضعين للاحتلال.

تشجع سويسرا على مواصلة المناقشات بين الأطراف الفلسطينية الرامية إلى استعادة وحدتها السياسية. ومن شأن هذه العملية، مقترنة بتدابير أخرى، مثل إجراء الانتخابات على جميع المستويات، أن تساعد على عكس مسار منحى الضعف المستمر في السلطة الفلسطينية، وفقدان شرعية مؤسساتها، وتآكل توفير الخدمات الأساسية للسكان.

وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية، لا سيما في قطاع غزة. إن الصعوبات المالية التي يواجهها برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تبعث على القلق وتجب معالجتها في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن يساعد الاجتماع الوزاري بشأن الأونروا الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر على استقرار الحالة المالية للوكالة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

كما سمعنا من فورنا من السيد فينسلاند، شهدنا تصاعدا كبيرا في العنف في الضفة الغربية مع انعدام تحقيق عملية سلام ملموسة. وتشعر اليابان بقلق عميق إزاء عمليات القوات الإسرائيلية، بما في ذلك الغارة الأخيرة في أريحا، التي أدت إلى مقتل فلسطينيين، أحدهما صبي يبلغ من العمر 16 عاما. وفي الوقت نفسه، صُدمنا عندما علمنا بمقتل حارس أمن إسرائيلي، أطلق عليه مسلح فلسطيني النار في تل أبيب في وقت سابق من هذا الشهر. وتدين اليابان بشدة جميع أعمال الإرهاب واستهداف الأبرياء وتشدد على أهمية حماية المدنيين، وخاصة الأطفال. ويجب محاسبة جميع مرتكبي الجرائم البشعة. ولا تؤدي الإجراءات الانفرادية، مثل أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية وهدم منازل الفلسطينيين، فضلا عن أعمال الإرهاب التي يرتكبها المقاتلون الفلسطينيون، إلا إلى تأجيج التوترات على أرض الواقع وتبعدنا أكثر عن التوصل إلى حل مستدام.

ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بوقف التصعيد. وكما أكدنا مرارا، لا يمكن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلا من خلال المحادثات والمفاوضات المباشرة بين الطرفين. وننوه بالاجتماع الذي عُقد مؤخرا في مصر لاستكشاف جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية ونشجع على مواصلة هذه الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الجمع بين الأطراف والإسهام بشكل مجد في تنشيط عملية سلام شاملة في المنطقة. وفي نهاية المطاف، لا يوجد بديل عن حل الدولتين حيث يمكن لإسرائيل وفلسطين أن تتعايشا بسلام جنبا إلى جنب، تماشيا مع المعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك القرار 2334 (2016). ولن تتوقف اليابان أبدا عن بذل جهودها لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

على الرغم من بعض التبرعات والتعهدات السخية مؤخرا، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه نقصا كبيرا في التمويل، مما قد يحد من قدرتها على تقديم الدعم المنقذ للحياة للاجئي فلسطين. وبعد التوغل العسكري الإسرائيلي في جنين في الشهر الماضي، تعهد الرئيس عباس بالمساعدة في إعادة بناء مخيم اللاجئين هناك. وفي الأسبوع الماضي، كانت اليابان فخورة بالإعلان عن منحتها الجديدة للمساعدة الإنسانية، بالتعاون مع الأونروا، وقيمتها مليون دولار في مجالات الصرف الصحي والصحة ومعالجة الذخائر غير المنفجرة، مما سيسهم إسهاما مجديا في تلك الجهود.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

كما قال المتكلمون السابقون، تدهورت الحالة الأمنية في إسرائيل وفلسطين تدهورا ملحوظا منذ بداية العام، مع تصاعد التوترات إلى مستويات تنذر بالخطر. إذ من المفجع أن السكان المدنيين ما زالوا

يعانون أكثر من غيرهم ويتحملون وطأة النزاع ويدفعون ثمنا باهظا غير مقبول. وتدين البرازيل جميع أعمال العنف ضد المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، وتشجب بشدة الاستخدام غير المتناسب للقوة. كما أن الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، غير مقبول أيضا، وندينه ونرفضه بشدة.

إن الخطوة الأولى في هذا المقام واضحة: يجب على جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. واستمرار تجاهل تلك الالتزامات مدعاة للقلق العميق وسبب لاستمرار تأجيج النزاع. لقد أدت الأعمال العسكرية الإسرائيلية المتصاعدة إلى زيادة التوترات وخلفت وراءها المعاناة والدمار في الضفة الغربية. ومما يثير القلق البالغ الغارات العنيفة المتكررة، مثل تلك التي نُفذت مؤخرا في أريحا ومخيم طولكرم للاجئين. ويلوح في الأفق خطر دائم يتمثل في احتمال امتداد الأحداث في الضفة الغربية إلى غزة، حيث تستمر الحالة الإنسانية في التدهور وتتفاقم بسبب الحصار المستمر. ولا نبالغ مهما أكدنا على أهمية تشجيع اتخاذ تدابير ببناء الثقة. ومما يؤسف له أنه لم تُنفذ بعد لالتزامات التي قطعت في العقبة وشرم الشيخ بالامتناع عن اتخاذ إجراءات استفزازية من جانب واحد وتنفيذ تدابير لوقف التصعيد.

ويعوق توسيع المستوطنات، لا سيما في أعقاب القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا، السلام ويؤجج العنف ويزيد من تفاقم الاحتياجات الإنسانية. وما فتئ التشريد الناجم عن عنف المستوطنين يتزايد، وفقا للتقارير الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. فإن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، على النحو المبين في القرار 2334 (2016)، الذي يدين جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية وطابعها ووضعها. وما نشهده هو تجاهل تام لقرارات المجلس وميثاق الأمم المتحدة. وتدعو البرازيل حكومة إسرائيل إلى إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية والتركيز على بناء سلام دائم في المنطقة، يستند بقوة إلى القانون الدولي.

من ناحية أخرى، فإن المصالحة بين الفلسطينيين، إلى جانب الجهود الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية في الضفة الغربية وغزة، أمر حاسم للمضي قدما على طريق السلام. ويرتبط النجاح في ذلك المجال بالنمو الاقتصادي المستدام. ويجب أن ندرك الدور المهم للفقر وانعدام الأمن الغذائي واليأس الواسع النطاق في تهيئة أرض خصبة للقوى المتطرفة. ومعالجة تلك المسائل المعلقة أمر أساسي. ويؤكد تدني مستويات تمويل نداءات الأمم المتحدة حدوث انخفاض في قدرة المساعدة الإنسانية الدولية، حتى في خضم الأزمات الحادة على جبهات متعددة. مع ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين حرجة. واستعادة قدرات الأونروا أمر حيوي لتمكينها من مواصلة عملها الذي لا غنى عنه.

في نهاية المطاف، فإن حل الدولتين، على أساس القانون الدولي وبدعم من المجتمع الدولي بأسره، هو وحده الذي سيحقق السلام والتقدم اللذين يستحقهما الإسرائيليون والفلسطينيون، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها بصورة متبادلة ومعترف بها دوليا. وقد حان الوقت لإنجاز ذلك والانتقال إلى التصدي للتحديات الأخرى الملحة والمتنامية باستمرار. ولكن في ظل السيناريو الحالي المتقلب، سيكون من الأهمية بمكان ممارسة ضبط النفس وتجنب أي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوترات أو إثارة المزيد من العنف. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، يجب أن نضاعف جهودنا للنهوض بقضية السلام والمصالحة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر المنسق الخاص، السيد تور فينسلاند، على إحاطته القيمة.

إن الأوضاع المتدهورة التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنها أحداث الأيام الأخيرة، ما هي إلا نتيجة حتمية لغياب أفق الحل السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين واستمرار المواجهات والاقتحامات وأعمال العنف التي أصبحت واقعا مريرا يعيشه الفلسطينيون يوميا. وتزداد الشواغل إزاء التداعيات التي قد تصاحب حالة التصعيد الراهنة ليس فقط على أمن واستقرار الشعبين، وإنما المنطقة بمجملها.

ولهذا، ترى دولة الإمارات أنه قد آن الأوان ليضع المجتمع الدولي ثقله في التعامل مع المسألة الفلسطينية كملف ذي أولوية، إذ يجب تكثيف الجهود لإعادة بناء الثقة بين الأطراف واستئناف مفاوضات جادة وفعالة، تستند إلى المرجعيات الدولية المتفق عليها، وفي مقدمتها حل الدولتين. ونؤكد على أن السلام العادل والشامل والدائم لا يمكن تحقيقه في ظل استمرار التحريض على العنف وخطاب الكراهية، بل يتطلب إرساء قيم التسامح والتعايش السلمي التي دعونا إليها مرارا في هذه القاعة على وجه الخصوص بهدف تغيير سرديات العداوة وخلق مستقبل آمن ومستقر، يستجيب لآمال الأجيال الحالية والقادمة.

وندعو كذلك إلى وقف كافة الممارسات غير الشرعية والقمعية تجاه الفلسطينيين وبلداتهم وقراهم، خاصة الاعتداءات المتصاعدة في الضفة الغربية المحتلة، والتي تشمل الاقتحامات وعمليات التهجير القسري وهدم المنشآت السكنية حيث تزيد هذه الأعمال من حالة الاحتقان وتقوض جهود السلام.

حيث تزيد هذه الأعمال من حالة الاحتقان وتقوض جهود السلام.

ومع عودة الطلاب إلى المدارس، نؤكد على حق الأطفال الفلسطينيين في الحصول على التعليم وبشكلٍ آمن، ويعني هذا وقف الترهيب والعنف اللذين يتعرضون لهما من قبل السلطات الإسرائيلية والمستوطنين أثناء ذهابهم إلى المدارس وتواجدهم فيها وعودتهم إلى منازلهم.

ونشدد أيضاً على ضرورة وقف عمليات هدم المدارس المُجحِفَة، مثلما حدث الأسبوع الماضي في منطقة عين سامية بالضفة الغربية قبل أيامٍ قليلة من بدء العام الدراسي، وكذلك إلغاء إخطارات الهدم المُوجهَة للعشرات منها. فكما نؤمن جميعاً، إن للتعليم دورا جوهريا في بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة، لا سيما تلك المتضررة من النزاعات.

أما فيما يتعلق بعنف المستوطنين، فلا يخفى عليكم إذكاء نار هجماتهِم إلى مستوياتٍ غير مسبوقة، واتخاذها أنماطاً خطيرة كما شهدنا هذا العام في رام الله ونابلس والقرى المحيطة بهما، والتي أسفرت عن مقتل فلسطينيين ووقوع إصابات وإلحاق أضرار بالممتلكات، في الوقت الذي يتمتع فيه المستوطنون بالحصانة التي تشجعهم على مواصلة ارتكاب هذه الجرائم المدانة وغير المقبولة. كما أن استمرار هذه الهجمات يهدد بحدوث اشتباكات أكثر خطورة وحالة عارمة من الفوضى لن يكون من السهل السيطرة عليها. ولهذا من الضروري أن تتخذ إسرائيل خطواتٍ حقيقية لوقف عنف المستوطنين وردع اعتداءاتهم.

ونؤكد مجدداً على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس ومقدساتها وإنهاء الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى وتوفير الحماية الكاملة له، مع احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف في المدينة. ونعرب في هذا السياق عن قلقنا إزاء المحاولات المستمرة لإحداث تغيير ديمغرافي في مدينة القدس، حيث تواصل إسرائيل بناء مستوطنات غير شرعية في القدس الشرقية دون توقف، بينما يتعرض الفلسطينيون فيها لمحاولات تهجير مستمرة، وتفرض عليهم قوانين يجب وقفها.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على أنها ستواصل مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق، بما في ذلك عبر تلبية احتياجاته الإنسانية والتخفيف من الظروف المعيشية الصعبة للاجئين، كما نواصل التضامن مع حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، في سلام وأمن واعتراف متبادل.

السيد نياركو (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على إحاطته بشأن الحالة في الشرق الأوسط، والتي تبعث على الكثير من القلق.

ونأسف لأن الفترة قيد النظر شهدت بعض أسوأ الصدامات العنيفة في الآونة الأخيرة، وأنه على الرغم من الرغبة العارمة في جميع أنحاء العالم في إحلال السلام في الشرق الأوسط، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن الأعمال على أرض الواقع تبرهن على عكس ذلك. وننضم إلى الآخرين في إدانة تصاعد أعمال العنف من كلا الجانبين ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. وإذ نتطلع إلى

الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقات أوسلو في 13 أيلول/سبتمبر، لا تزال غانا تشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الذي طال أمده وفي تحقيق حل الدولتين. ومن المؤسف أنه بعد مرور 30 عاما على اتفاقات أوسلو لا يزال الإسرائيليون والفلسطينيون متباعدين أكثر من أي وقت مضى في التوصل إلى اتفاق.

نحن نرى أن حل الدولتين لا يزال السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين، ونحث على اتخاذ إجراءات لمعالجة ثلاث مسائل تقوض قابلية حل الدولتين للبقاء.

أولا، يجب أن نساعد على وقف دورة العنف اللانهائية وتزايد الاشتباكات المتصلة بالمستوطنين، والتي كانت هي القاعدة خلال الأشهر الثمانية الماضية. فكما ذكرت الأمم المتحدة، شهدت الأشهر الثمانية الماضية أكبر عدد من الحوادث المتعلقة بالمستوطنين في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مقارنة بالعام الماضي بأكمله. وكما تشير الأمم المتحدة، تم تسجيل 591 حادثة متعلقة بالمستوطنين أدت إلى وقوع إصابات بين الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بالممتلكات أو كليهما في النصف الأول من عام 2023. علاوة على ذلك، نشاطر اليونيسيف قلقها إزاء هدم الممتلكات المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية في الأشهر الـ 12 الماضية، ونكرر أيضا دعوتنا إلى إسرائيل لوقف التوسع في الأنشطة الاستيطانية، ووقف جميع عمليات الإخلاء من المباني المملوكة للفلسطينيين وهدمها، واحترام حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم.

ثانيا، إن تزايد وتيرة وكثافة العمليات الأمنية التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية باستخدام الأسلحة المتطورة والذخيرة الحية قد رافقه التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية المدنية والممتلكات الخاصة والاعتقال والاحتجاز التعسفيين للشباب الفلسطينيين في غزة وجنين ومخيمات اللاجئين الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن أسلوب العمل هذا، بينما يهدف إلى ضمان أمن إسرائيل، قد أدى إلى سقوط أكبر عدد من القتلى والجرحى الفلسطينيين في صفوف الأطفال والمدنيين العزل وأسهم في وجود الحالة الراهنة لانعدام الأمن في المنطقة. ولذلك ندعو قوات الأمن الإسرائيلية إلى القيام بجميع العمليات الأمنية بطريقة شفافة، وممارسة ضبط النفس، والتقيد بمبادئ التناسب والتمييز خلال عملياتها الأمنية في الضفة الغربية وأجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونشعر بقلق مماثل إزاء الزيادة الحادة في الهجمات العنيفة على المدنيين الإسرائيليين العزل، والتي أسفرت عن وقوع قتلى، واختطاف إسرائيليين أبرياء في القدس ومستوطنات إسرائيلية أخرى، والإطلاق المنتظم للصواريخ على مجتمعات إسرائيلية والتي ألحقت أضرارا بمواطنين إسرائيليين أبرياء. ونود أن نؤكد من جديد موقفنا بأن الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية أو المقاتلة ضد مواطنين إسرائيليين أبرياء لن تنهض بقضية فلسطين. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل على حماية جميع المدنيين.

أخيرا وليس آخرا، نحث على خفض العدد المتزايد من البيانات والأعمال الاستفزازية واعتماد سياسات متطرفة بشأن أمور تؤثر على رفاه المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ونشجع الانخراط المباشر بين الأطراف بغية تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، مع ضمان أمن دولة إسرائيل. ونرى أن أي اتفاق يسوي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني سيتطلب في نهاية المطاف من القادة في القدس ورام الله أن يتعاملوا مع بعضهم البعض. ولذلك نحث الطرفين على مواصلة الاتصالات وتهدئة الأوضاع على أرض الواقع.

أخيرا، وكما ذكرنا من قبل، فإن مصير فلسطين وإسرائيل يربطه معا التاريخ وقرارات المجلس السابقة. ومن الواضح أن الحل الوحيد المقبول لا يزال يتمثل في حل الدولتين على أساس المفاوضات الثنائية الإسرائيلية – الفلسطينية، وعلى النحو المتوخى في اتفاقات أوسلو. ولذلك تقع على عاتق المجلس مسؤولية دائمة عن دعم إسرائيل وفلسطين لإيجاد السلام الذي سيمكنهما من العيش جنبا إلى جنب، مع حماية مصالحهما بالتزامهما بالقانون الدولي.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته لنا بشأن الحالة الراهنة.

لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد وتيرة العنف والاستفزازات والقرارات الانفرادية، التي لا تزال تسبب معاناة المدنيين في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

وتؤكد الإحصاءات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن حجم العنف الذي تعرض له المدنيون قد أدى إلى متوسط شهري للوفيات في الضفة الغربية وإسرائيل يزيد بنسبة 85 في المائة عن المتوسط الشهري لعام 2022 بأكمله. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا أن حماية المدنيين في حالات النزاع واحترام القانون الدولي الإنساني أمران أساسيان. ونكرر بقوة دعوتنا للأطراف المعنية لحماية الأرواح، وعلى وجه الخصوص رفاه الأطفال الذين ما زالوا يتحملون الكثير من الآثار السلبية للنزاع الذي طال أمده.

وتدين مالطة دون تحفظ جميع أعمال الإرهاب والعنف المتطرف، التي استمرت للأسف في الأيام والأسابيع الأخيرة. ويشمل ذلك أيضا العنف المتصل بالمستوطنين المتطرفين، والذي اشتدت حدته بطريقة مثيرة للقلق هذا العام. وعلاوة على ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين في أعقاب العمليات العسكرية في الضفة الغربية، ونحث الأطراف المعنية على الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولا تزال الإجراءات الانفرادية المستمرة تغذي عدم الاستقرار وتحفز بؤر التوتر المعروفة على حساب أي آفاق حقيقية للسلام. وتذكّر مالطة بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، علاوة على أنها تهدد بشكل خطير إمكانية تحقيق حل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967. وبالإضافة إلى ذلك، تتسبب عمليات الهدم والإخلاء القسري وعنف المستوطنين في خسائر إنسانية ملحوظة في المجتمعات الفلسطينية، لا سيما في مجتمعات الرعاة. وفي هذا السياق، ندعو إلى وقف التوسع الاستيطاني وتقنينه.

ويجب أن تتوقف الاستفزازات والتهديدات المستمرة للوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس، لأنها تهدد بإشعال توترات سيتبعها تداعيات إقليمية. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية دور الوصاية الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية.

ونرحب بالمحاولات التي يبذلها مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي لاتخاذ تدابير اقتصادية تهدف إلى تعزيز السلطة الفلسطينية.

وتواجه السلطة الفلسطينية أيضا تحديات داخلية ذات اتجاهات سلبية متزايدة فيما يتعلق بسيادة القانون والحريات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها وفي غزة. وفي هذا الصدد، يشجعنا أن نلاحظ الخطوات المتخذة في سياق المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال تشكيل لجنة مخصصة لذلك، على النحو الذي نوقش في المحادثات بين الفصائل الفلسطينية في 30 تموز/يوليه في مصر. وأن تصبح السلطة الفلسطينية شريكا يتمتع بمزيد من القوة والمصداقية أمر يصب في مصلحة الجميع. وما زلنا نحث السلطات في فلسطين على إجراء الانتخابات الوطنية التي طال انتظارها في أقرب وقت ممكن، كونها ستشكّل بادرة مهمة في تعزيز شرعية السلطة الفلسطينية لدى الشعب الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، ندعو إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى العودة إلى الحوار بحسن نية والوفاء بالتزاماتهما المتعلقة بالتنسيق الأمني.

وفي غياب حل سياسي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هي الركيزة الأقوى لدعم الاحتياجات المتزايدة للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة المالية الحرجة للوكالة، ونؤكد ضرورة تزويد الوكالة بتمويل مستدام ويمكن توقعه.

وتشير الاتجاهات السلبية الأخيرة بوضوح إلى أن تركيزنا ينبغي أن ينصب على اتخاذ خطوات نحو استعادة الأفق السياسي. ويستحق الإسرائيليون والفلسطينيون التعايش في حرية وسلام وأمن.

ولا تزال مالطة ملتزمة بحل الدولتين بوصفه الحل العادل والشامل الوحيد الذي يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على إحاطته الشاملة بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واستنادا إلى ما سمعناه، يتضح أن استمرار عدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية ما زال يثير اندلاع أعمال عنف دموية منتظمة في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، مما يتسبب في تزايد التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

إن الجمود الطويل الأجل الذي تشهده عملية السلام في الشرق الأوسط يتفاقم جراء الإجراءات الانفرادية غير القانونية المستمرة التي تتخذها إسرائيل لخلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع، مما يقوض احتمالات إحياء المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قانوني دولي معترف به عالميا مع صيغة الدولتين كعنصر أساسي فيها، وهو ما أيدناه باستمرار.

ويظل أكبر التهديدات متمثلا في الوتيرة غير المسبوقة لبناء المستوطنات الإسرائيلية وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن الغارات العسكرية الإسرائيلية العنيفة في الضفة الغربية: في نابلس وأريحا وجنين والانتهاكات الممنهجة للوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، لا سيما من خلال الزيارات الاستفزازية التي يقوم بها ممثلو القيادة الإسرائيلية إلى مجمع المسجد الأقصى.

وقد استخدمت السلطات الإسرائيلية هذا العام إجراء مبسطا للموافقة على مخططات بناء أكثر من 12 000 وحدة سكنية، مصحوبة بالإخلاء القسري لأسر فلسطينية من منازلها في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية، بما في ذلك نتيجة للأعمال غير القانونية من قبل المستوطنين. وإزاء تلك الخلفية، أفادت التقارير أن الحكومة الإسرائيلية وافقت على خطة للحفاظ على المواقع الأثرية الإسرائيلية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية ومولتها من أجل "ترسيخ الجذور في يهودا والسامرة". وتشكّل تلك الخطط انتهاكا مباشرا لاتفاقات أوسلو، فضلا عن عدد من المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في سياق الاحتلال.

وهذا العام مرشح أيضا لأن يصبح واحدا من أكثر الأعوام دموية على الإطلاق، حيث قُتل بالفعل أكثر من 200 فلسطيني، بمن فيهم نساء وقُصَّر، وأصيب آلاف آخرون. وأسفرت عملية تموز/يوليه الإسرائيلية في جنين وحدها عن سقوط أكثر من 140 ضحية.

وثمة تهديد جديد آخر نشهده على الأرض، وهو دوامة العنف التي لم يسبق لها مثيل ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وفي هذا الصدد، تواصل القوات الجوية الإسرائيلية تنفيذ غارات تعسفية على الأراضي السورية، بما فيها ضواحي دمشق.

وفي ظل هذه الظروف المتقلبة، تمس الحاجة إلى استجابة مناسبة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن الزيارة التي يعتزم الأمين العام أنطونيو غوتيريش القيام بها إلى منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي تأتي في الوقت المناسب تماما. وفي الوقت نفسه، نود أن نذكّر بأننا أيدنا لسنوات عديدة جميع المبادرات ذات الصلة، بما في ذلك فكرة تنظيم بعثة للمجلس إلى الأراضي الفلسطينية وإسرائيل.

ومن جانبنا، فقد أكدنا باستمرار أنه لا بديل عن مواصلة بذل الجهود الضرورية، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين في الشرق الأوسط، لإحياء عملية السلام وإجراء مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن جميع مسائل الوضع النهائي.

وفي هذا السياق، يظل العنصر الأساسي هو استعادة الوحدة بين الفلسطينيين على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اتُخذت خطوة مهمة نحو تحقيق تلك الغاية في اجتماع 30 تموز/يوليه الذي عُقد في العلمين، مصر، والذي أسفر عن مقترح بإنشاء لجنة خاصة لمواصلة الحوار ورصد تنفيذ الاتفاقات المبرمة في السابق.

وفي الختام، أود أن أبرز مرة أخرى ضرورة مواصلة تقديم الدعم الشامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والبلدان المجاورة عن طريق الوكالات الإنسانية الدولية، وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تنطوي أنشطتها على بعد إنساني فحسب، بل إنها ذات بعد سياسي أيضا وتسهم إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة في الشرق الأوسط.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأشكر المنسق الخاص فينسلاند على ما وافانا به من معلومات مستكملة.

ومن المحبط جدا أن نبدأ، كما حدث في مرات عديدة أخرى، بالإقرار بأن حالة المدنيين في الضفة الغربية وإسرائيل لم تشهد تحسنا في الأسابيع الثلاثة الماضية. فالحالة على الأرض مستمرة في التدهور دون أن تلوح في الأفق أي نهاية.

ومن المثير للقلق حقا أن عدد القتلى خلال الأشهر السبعة الماضية يعادل عدد الوفيات التي حدثت خلال عام 2022 بأكمله. وهو ثمن باهظ ومؤلم يدفعه كلا الجانبين، ولا يمكن تحمله.

وتدين ألبانيا مقتل شرطي دورية إسرائيلي، فضلا عن الهجمات الإرهابية القاتلة التي ارتكبت في الأيام الأخيرة، وتؤكد من جديد دعمها لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بطريقة متناسبة.

وما من مبرر للإرهاب، وعلى الجميع، لا سيما الشباب، أن ينأوا بأنفسهم عن التحريض على العنف والتطرف وأن يدينوا الإرهاب. والهجمات الإرهابية لا تخدم أي قضية؛ فهي تمكن للمتطرفين فحسب، وهو آخر شيء تحتاجه عملية السلام في الشرق الأوسط الآن أو في أي وقت مضى.

و الأحداث التي وقعت في مخيم طولكرم للاجئين تهدد بتصعيد التوترات في مناطق أخرى في الضفة الغربية. ويجب أن تكون حماية المدنيين هي الشاغل الرئيسي دائما، كما يجب احترام القانون الدولي الإنساني. وندين على نفس النحو عنف المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين. إن حياة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين متساوية القيمة. ونرحب بالخطوات التي اتخذها جيش الدفاع الإسرائيلي للتصدي لعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين وندعو إلى إجراء تحقيق كامل ومحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف هذه.

ونكرر أيضا الإعراب عن قلقنا إزاء خطط توسيع المستوطنات. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 2334 (2016) والتقيد الصارم بالقانون الدولي. ويجب إلغاء جميع الخطوات الانفرادية التي تعرقل السلام وإمكانية تحقيق حل الدولتين. ونكرر دعوتنا الطرفين إلى الالتزام بوقف التصعيد بالأفعال والأقوال وتجنب الخطوات الانفرادية التي تؤدي إلى التوتر والعنف على أرض الواقع. وإذ يحدونا الأمل في أفق سياسي، مهما بدا بعيدا، فإن العنف ليس حلا ولا يمكن أن يكون حلا ولا يمكن أن يكون بديلا عن العدالة. ويجب على الطرفين التقيد بالتزاماتهما فيما يتعلق بتنفيذ بياني العقبة وشرم الشيخ، باعتبار ذلك أفضل طريقة لسد الفجوة العميقة والتي تزداد عمقا.

ولا تزال ألبانيا مؤيدا قويا لحرية الدين والمعتقد وللوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. ونشيد بالأردن لدوره الخاص في الوصاية على تلك الأماكن وندعو الطرفين إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي يمكن أن تؤثر على حالة متوترة بالفعل. أود أن أختتم بياني بالانضمام إلى نداء المنسق الخاص باستعادة الأفق السياسي، باعتباره أمرا بالغ الأهمية لكسر حلقة العنف المميت الحالية. وهذا الأفق بأيدي الجانبين. والأمر يكمن في إرادتهما للمضي قدما، وفي رؤيتهما للمستقبل – مستقبل يخاطب الإسرائيليين والفلسطينيين بنفس الطريقة ومستقبل تعيش فيه فلسطين ديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة ومستقبل يشمل دولتين لشعبين، لهما الحق الكامل في السلامة والأمن والازدهار على قدم المساواة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على الإحاطة التي قدمها صباح اليوم بشأن الحالة في المنطقة، ونؤكد من جديد دعمنا لعمله الهام.

للمرة الخامسة عشرة هذا العام، يستمع المجلس إلى تقرير مثير للقلق. فلا تزال أعمال العنف والاستفزاز والتدمير مستمرة. وفي وقت سابق من هذا الشهر، على سبيل المثال، شعرنا بالأسى إزاء مقتل فلسطيني على أيدي مستوطنين إسرائيليين مسلحين في بلدة برقة بالضفة الغربية، بالإضافة إلى مقتل ضابط شرطة إسرائيلي أطلق عليه فلسطيني النار في تل أبيب. وألقي القبض على شخصين في أعقاب الأحداث التي وقعت في برقة. وقتل إسرائيليان يوم السبت الماضي في

حوارة. وندين مقتل هؤلاء وجميع أعمال الإرهاب والعنف، بغض النظر عن مصدرها، ونأمل أن نرى مرتكبيها يحاكمون ويعاقبون. ويجب على الزعماء السياسيين الذين يتحلون بالمسؤولية أيضا أن يدينوا هذه الأعمال بشكل واضح وصريح. إن التزام الصمت بشأنها أمر جدير بالشجب، وتبريرها يستحق شجبا أكثر.

ووفقا للمعلومات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتلت القوات العسكرية الإسرائيلية 165 فلسطينيا وقُتل 22 إسرائيليا على أيدي فلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية بين 1 كانون الثاني/يناير و 7 آب/أغسطس 2023. وفي نفس الفترة والمنطقة الجغرافية، قُتل سبعة فلسطينيين على أيدي مستوطنين إسرائيليين. وفي ذلك السياق، إذا كنا نريد منع المزيد من العنف، فمن الضروري دعم طلب المجلس بأن توقف إسرائيل فورا وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهو مطلب سبقت الإشارة في عام 2016 في القرار 2334 (2016). وللسبب نفسه، عارض المجلس بشدة مرة أخرى في شباط/فبراير جميع التدابير الانفرادية التي تعوق السلام، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها ومصادرة الأراضي وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية وهدم المنازل وتشريد المدنيين (S/PRST/2023/1). واليوم، نكرر تلك النداءات إيمانا منا بأن السلام الدائم، وهو الهدف المشترك لنا جميعا في هذه القاعة، لن يتحقق إلا من خلال حل سياسي وسلمي وعادل بين الطرفين، في إطار القانون الدولي، يقوم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967.

رُفِعت الجلسة الساعة 11/25.